

«الميثاق» تنفرد بنشر الرؤية الحكومية لتأهيل العمالة اليمنية لاستيعابها في دول الخليج



**المطلوب
إصلاح عتبة
الدار..**

محمد الجاح سالم

■ إنشك أن القيادة السياسية بزعامه فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد أثبتت حكمة ومقدرة كبيرتين في تعاملها مع كافة التحديات والمراهات والضغوطات والمؤامرات والمخططات المشبوهة، وكعادتها منذ إعلان الانتصار في معركة الوحدة السبابة للمبادرة في كافة القضايا الوطنية التي تقع من اختصاص هيئات ومؤسسات سياسية وتنفيذية وغيرها، وتلك الهيئات والمؤسسات أصبحت عاجزة وفاشلة في أن تقوم بما عليها من واجبات، وظل هذا الوضع يتراكم مشكلاً هماً جديداً وضاعاً على القيادة السياسية، في الابتزاز وغيره.

وإنما على يقين أنه وعقب التداعيات الاخيرة لسمي الحراك والاختلالات الأمنية والسياسية يتبين لي بالعين المجردة أن هناك من يضغط على القيادة السياسية ويوجه إليها رسائل من خلال زرع بؤر جديدة في ملاعب الإفلاس والفقر في إطار سياسة خلط الأوراق..

وهم يدركون أن هذه البؤر خطيرة فيما لو تمادت وتمتدت عما هو مرسوم لها في المعبر.. وللأسف الشديد حصل ما كنا نخشاه من خلط لالأوراق حتى الآن.

إذا فعلى القيادة السياسية أن تواصل مشوار الحكمة والمقدرة، مع الحسم تجاه الظواهر السياسية المقيتة التي تنخر جسم الحاكم من الداخل والتي أصبحت مادة يومية لمشروع الانفصال وتقسيم الوطن ومشروع الضغوطات الداخلية.. وقد صدق المثل العربي القائل: «بار احمني من صدقائي، وأما أعدائي فانا كليل بهم».. إذا فإن معالجة الشأن الداخلي السياسي أولاً، في غاية الأهمية من أجل تحصين وتعزيز قوة الإرادة للأداء السياسية في مواقع بؤر التآمر والفقر، وذلك منعاً لتتعمق ظواهر الإذواجية التي يحلو للبعض ممارستها في ظل الفراغ السياسي الجاري.

وإنما وعلى القيادة السياسية أيضاً سرعة اتخاذ الإجراءات لتنفيذ توصيات الإجماع الوطني لمؤتمرات المجالس المحلية التي أوصت بالحكم المحلي وأوسع الصلاحيات باعتبار ذلك المخرج الوحيد للتأجيل لمعالجة كافة المشكلات التي ظلت ترحل في بعض المحافظات وأصبحت كاهداً للتداعيات ومشروع التآمر.

إذا فعلمية الإصلاح يجب أن تبدأ من عتبة الدار، وأساس المشكلة إصلاح عتبة الدار، فإن صلحت صلح كل شيء.. وبالتالي سيسقط الغطاء وستحجم بؤر التآمر.. وستزول جماعات الضغط وبالتالي المطلوب من القيادة السياسية خطوات جادة عملية لاستئصال هذه الظواهر التي أبطلت بها في محطتها السياسية في هذه المحافظة أو تلك، وليس هناك أي موانع أو صعوبات في لجم هذه الظاهرة، فشيئاً فشيئاً نأجح وأعلى استعداد دائم، وينتظر مبادرة الحكمة لترجمة الأقوال إلى أفعال!!

لقطات

■ منتدى الوحدة اليمنية نجح في تحريك المياه الراكدة في أبين ونقل نشاطه إلى الميدان في الشارع، وبين الناس بزعم الثقة فيهم ويكرهمهم، ويواسي المرضى، ويسهم في تحفيز أوائل الطلاب في سابقة هي الأولى في أبين.

■ شخصيات محسوبة على الحاكم باين أزجعت واشتاتت غضبا كبر فعل على طريقتهما من منتدى الوحدة الذي استحدثت منجزاً جديداً هو «أبين- برس» الذي شكل إضافة جديدة لتطوير الوعي الوطني والإعلامي الوطني.

■ عام كامل مضى على إسهام المنتدى الوطني.. تحية إكبار وتقدير لكل من شارك وساهم من أبناء أبين والوطن!! □

المطلوبة في أسواق العمل بدول المجلس لتوجيه المؤسسات التعليمية في اليمن لبناء قدرات قوة العمل بما يواكب احتياجات سوق العمل الخليجي.

ج- إنشاء جامعة متخصصة في مجال تقنية تكنولوجيا المعلومات (IT).

د- تطوير مهارات مخرجات التعليم وبالذات اللغة الإنجليزية واستخدام الكمبيوتر من خلال:

إدخال اللغة الإنجليزية من المراحل الأولى في سلم التعليم الأساسي.

د- تدريس المواد الأساسية ضمن مناهج التعليم الفني والمهني والجامعي باللغة الإنجليزية

وفتح أقسام باللغة الإنجليزية في تخصصات مختارة.

د- ضمان حصول الطالب على مهارات استخدام الحاسوب قبل تخرجه من التعليم الفني والمهني والثانوي والجامعي.

هـ- تطبيق نظام الاعتماد التعليمي وضبط الجودة في كافة مستويات التعليم بمايسمح لها بالمنافسة في أسواق العمل الخارجية.

و- دعم وتطوير البات عمل مكاتب التشغيل الخاصة وربطها بمكاتب التشغيل بدول المجلس.

ز- نقل إدارة وتشغيل بعض المعاهد الفنية والمهنية للقطاع الخاص لضمان تكيفها السريع مع احتياجاته.

ح- تنفيذ برامج تدريبية قصيرة ومتنوعة لإعادة تأهيل العمالة محدودة المهارة وكذلك خريجي بعض الكليات النظرية بما يتناسب مع المهن والأعمال المطلوبة.

٣- على نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي:

١- تحديث الدراسة الخاصة بتشغيل واستيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي بصورة مستمرة، وإطلاع مجلس الوزراء بتقارير دورية عن التغيرات التي تطرأ في مختلف المجالات.

ب- متابعة التنفيذ لما ورد في البند (أ) أعلاه وموافاة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بتقارير دورية عن مستوى التنفيذ والصعوبات والمعوقات التي قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ والمعالجات اللازمة لذلك أولاً بأول.

٤- يُعمل بهذا القرار من تاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ ويُنهى بتنفيذ الاحكام الواردة بالقرار.

٥- يُنفذ القرار بالوسائل الإدارية المناسبة.

الميثاق - خاص
أطلع مجلس الوزراء على الدراسة المقدمة من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي برقم (م وت ت / ٢/١) وتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ بشأن رؤية لاستيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي، وأقر الآتي:

١- على نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزيري الخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل بالتنسيق مع الوزراء المعنيين إعداد رؤية للتفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجي حسب القضايا التالية:

أ- إنشاء إطار مؤسسي مشترك لمتابعة الترجمة العملية لتوجهات دول الخليج العربية بإعطاء العمالة اليمنية الأولوية في الاختيار والتوظيف من بين العمالة الوافدة.

ب- تسهيل منح تأشيرات الدخول لليمنيين إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإتاحة الفرص أمامهم للبحث عن فرص عمل.

ج- استثناء العمالة اليمنية من نظام الكفيل.

د- الإعفاء من الرسوم المفروضة على تأشيرات استقدام العمالة اليمنية ورسوم انتقالها بين الأعمال والمهن.

هـ- إتاحة الفرصة للعمالة اليمنية للعمل في المهن المحظورة على العمالة الوافدة.

و- تأسيس آلية مستمرة لتدقيق المعلومات بين الجهات ذات العلاقة في اليمن ودول المجلس حول التخصصات والمهن والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

ز- تشجيع القطاع الخاص الخليجي على الاستثمار في بناء مراكز معاهد متخصصة تستجيب بصورة دينامية لتطورات أسواق العمل في اليمن والخليج.

ح- زيادة الدعم المقدم من دول الخليج في مجال التأهيل والتدريب للعمالة اليمنية.

الرؤية تتضمن:

■ تسهيل منح تأشيرات الدخول لليمنيين استثناء عمالنا من نظام الكفيل

■ زيادة وتشجيع الاستثمارات المشتركة في مجال التأهيل والتدريب

■ إنشاء جامعة متخصصة في مجال تقنية تكنولوجيا المعلومات (IT)

■ تميم الحاسوب على جميع مراحل التعليم

■ إدخال اللغة الإنجليزية من المراحل الأولى للتعليم الأساسي

١- بناء مراكز متخصصة لتأهيل وتدريب المربين وبما يغطي احتياجات مؤسسات التأهيل والتدريب بالكفاءات المطلوبة من المربين في مختلف التخصصات والمهن.

ب- الاسترشاد بالتخصصات والمهن والمهارات

قرار تصنيف الوظائف الصحفية والإعلامية

د- يسقط استحقاق البديل ويوقف صرفه للموظف في الحالات الآتية:

١- الانتقال إلى وحدة أخرى من وحدات الخدمة العامة.

٢- الإجازة بدون راتب.

٣- الإجازة الدراسية.

٤- التدريب الذي تزيد مدته عن ستة أشهر.

هـ- تسري على البديل القواعد ذاتها التي تحكم استحقاق الراتب عند صرفه أو تخفيضه أو وقفه كلاً أو جزءاً منه.

و- لا يخضع هذا البديل للاستقطاعات التأمينية.

٤- يسري استحقاق بدل طبيعة العمل المعتمدة بموجب هذا القرار على شاغلي الوظائف الصحفية والإعلامية الأساسية المبتدئة في البند ١/١ من هذا القرار الذين يعملون في المؤسسات العسكرية والأمنية.

٥- يتم الرجوع إلى وزارة الخدمة المدنية والأمينات فيما لو برد به نص في هذا القرار أو لرد على أية استفسارات تتعلق بتطبيقه.

٦- يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينفذ القرار بالوسائل الإدارية المناسبة. □

الميثاق» تنشر أهم ما تضمنه مشروع القرار المرفوع إلى مجلس الوزراء من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، الوحدة الفنية الرئيسية.. والذي سمي قرار «تصنيف» الوظائف الصحفية والإعلامية.. والذي تم فيه تقسيم مستوى الوظائف الأربعة مستويات، المستويات الأولى والثاني ينقسم كل منهما إلى ثلاث درجات، وفيما المستويات الثالث والرابع إلى أربع درجات لكل مستوى.

وعلى ضوء كل المستوى ودرجة تحدد المبلغ المستحق من بدل طبيعة العمل.. إلى أهم ما جاء في هذا التصنيف:

١- تصنيف الأنشطة والوظائف في المؤسسات الصحفية والإعلامية بحسب مدى ارتباطها ودورها في أداء الرسالة الإعلامية والصحفية إلى الآتي:

١- أنشطة ووظائف صحفية وإعلامية أساسية: وتشمل الأنشطة والوظائف المرتبطة مباشرة بصناعة المادة الصحفية أو الإعلامية، ويتطلب القيام بها إعداداً مهنيًا عاليًا ومتخصصًا ومهارات نوعية خاصة كتدريس وتفتيش من خلال الممارسة والتدريب.. ومن الأمثلة عليها وظائف الإدارة الإعلامية «التحرير الصحفي».. إعداد وتقديم البرامج ونشرات الأخبار.. الإخراج.. التصوير.. المونتاج والمساج.

٢- أنشطة ووظائف هندسية وفنية مساندة: وتشمل الأنشطة والوظائف المرتبطة بتهيئة الظروف والشروط الفنية اللازمة لأداء الأنشطة الصحفية والإعلامية الأساسية السابق ذكرها.. ومن الأمثلة عليها أنشطة

ووظائف الطباعة، صيانة وتشغيل محطات وتجهيزات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، صيانة المولدات والتجهيزات الكهربائية، أعمال الديكور وتجهيز المذيعين، وما إلى ذلك من الأنشطة والوظائف ذات الأغراض المشابهة.

٣- أنشطة ووظائف نمطية عامة: ويقصد بها تلك التي لا تقتصر على المؤسسات الإعلامية بل تتكرر في جميع وحدات الخدمة العامة وتؤدي نفس الدور والمهام المرتبطة بتوفير التسهيلات اللازمة لأداء الأنشطة الأساسية والمساندة أيضا. جدت.. مثل الأنشطة والوظائف الإدارية، المالية، القانونية، العلاقات العامة، التخطيط والمتابعة، المراجعة الداخلية، الخدمات المعاونة وما شابهها.

المشروع يشمل كلاً من:

■ الوظائف الصحفية والإعلامية الأساسية (التحرير، الإعداد والتقديم، الإخراج.. الخ)

■ الوظائف الهندسية والفنية المساندة (الطباعة، الصيانة.. الخ)

■ الأنشطة والوظائف النمطية العامة (إدارية، مالية، قانونية، علاقات عامة.. الخ)

ب- تصنيف الوظائف الصحفية الإدارية والتخصصية وفقاً لأهميتها النسبية وصعوبة وتعقد واجباتها ومسئولياتها، على النحو الآتي: «جدول ١»

ج- تسري على شغل الوظائف الصحفية المنصفة في الجدول ١، والشروط والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن نظام التعيين في الوظيفة العامة.

٢- يمنح العاملون في المؤسسات الصحفية والإعلامية بحسب طبيعة أعمالهم ومدى ارتباطها بأداء الرسالة وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسات والمحددة فئاتهم في الفقرة ١/١، من هذا القرار بدل طبيعة عمل ينظم استحقاقه وتحدد قيمته المالية بحسب الجدول رقم: ٢..

٣- يراعى عند تحديد استحقاق وصرف بدل طبيعة العمل المعتمد بموجب هذا القرار، التقيد بالشروط والقواعد الأساسية التالية:

١- تحدد قيمة البديل المستحق للموظف بحسب طبيعة الوظيفة والمهام الفعلية التي يزاؤها والمستوى الوظيفي والدرجة المنقول إليها في الهيكل العام وبحسب ما هو مبين في الجدول الوارد في الفقرة ٢/ب من هذا القرار، وفي حالة انتقال أو نقل الموظف إلى وظيفة أخرى ذات طبيعة عمل مختلفة يعاد النظر في قيمة

الدرجة	الوظائف الصحفية والإعلامية الأساسية	الوظائف الفنية والإعلامية الأساسية	الوظائف النمطية العامة (إدارية، مالية، قانونية، علاقات عامة)
1	18000	15000	12000
2	15029	12525	10420
3	13419	11183	8946
4	12425	10354	8283
5	11505	9587	7679
6	10652	8877	7162
7	10049	8375	6706
8	9663	8083	6442
9	9203	7669	6125
10	8845	7374	5895
11	8193	6828	5462
12	7586	6322	5058
13	7099	5909	4727
14	6689	5574	4459
15			4298
16			4204
17			4121
18			4086
19			4046
20			4006

موقعها في الهيكل الإداري لتوظيف الأجر والمرتبات	مسمى الوظيفة	الدرجة
الأول	تحرير صحفي	1
	تحرير صحفي	2
	تحرير صحفي	3
الثاني	تحرير صحفي	4
	تحرير صحفي	5
	تحرير صحفي	6
الثالث	تحرير صحفي	7
	تحرير صحفي	8
	تحرير صحفي	9
الرابع	تحرير صحفي	10
	تحرير صحفي	11
	تحرير صحفي	12